



لا حصانة لشيء

**تدمير إسرائيل للمباني
البارزة في قطاع غزة**



**منظمة العفو
الدولية**

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2014

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2014

رقم الوثيقة: MDE 15/029/2014

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: فلسطينيون وقد تحلقوا حول أنقاض المركز التجاري التابع لبلدية رفح جنوب القطاع بعد يوم من تدميره في ضربة جوية إسرائيلية بتاريخ 24 أغسطس/ آب 2014.

©REUTERS/Ibraheem Abu Mustafa

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

5	المقدمة.....
6	منهجية البحث.....
8	تدمير المباني البارزة
9	المركز التجاري التابع لبلدية رفح
11	برج الظافر 4، مدينة غزة.....
15	المجمع الإيطالي، مدينة غزة
18	برج الباشا، مدينة غزة
21	القانون الدولي والمساءلة
24	خلاصة وتوصيات.....
24	إلى السلطات الإسرائيلية.....
25	إلى الحكومات الأخرى
26	الهوامش.....

المقدمة

في الأيام الأربعة الأخيرة من عملية الجرف الصامد التي نفذها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة خلال الفترة ما بين 8 يوليو/ تموز و26 أغسطس/ آب 2014، شن الجيش الإسرائيلي أربع هجمات دمرت بشكل كامل مباني تُعد من المعالم البارزة في قطاع غزة؛ ولقد استهدفت ثلاث من تلك الهجمات أبراجا سكنية في مدينة غزة، فيما استهدفت الرابعة مركزا تجاريا حديثا في رفح. كما لحقت أضرار بالملكات المدنية الواقعة في محيط المباني المستهدفة.

وعلى النقيض مما حدث في الحالات الأخرى، فلقد اتخذ الجيش الإسرائيلي تدابير تكفل مغادرة سكان المباني المستهدفة قبيل الإقدام على تدميرها. ومع ذلك، فلقد أدى هجومان إلى إصابة العشرات من المدنيين المقيمين في المباني المجاورة. وبخلاف الإشارة المبهمة إلى احتمال وجود مركز لقيادة حماس داخل أحد الأبراج السكنية ووجود "منشآت سكنية مرتبطة بمقاتلين فلسطينيين" داخل برج آخر، فلم تفصح السلطات الإسرائيلية عن أية معلومات تدل على سبب تسويتها لتلك المباني بالأرض وتحويلها إلى كومة من الأنقاض، وإلا فلماذا لم تعتمد إسرائيل على استخدام وسائل أقل تدميرا إذا كانت هناك أسباب عسكرية موجبة لشن الهجوم فعلا؟ وتشير هذه التفاصيل بالإضافة إلى التصريحات الصادرة عن الناطقين باسم الجيش الإسرائيلي في حينه إلى أن تلك الهجمات قد سُنت عمدا لتكون شكلا من أشكال العقاب الجماعي يطال جميع أهالي قطاع غزة.

ووقعت تلك الهجمات مباشرة بعد الإعلان عن وقف لإطلاق النار الذي وضع حدا لحرب استمرت 50 يوما وشهدت وقوع وفيات وإصابات وأوقعت أضرارا ودمارا على نطاق غير مسبوق مقارنة بنزاعات إسرائيل/ غزة السابقة. وبحسب ما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فلقد قُتل 2,256 شخصا في قطاع غزة، تم تحديد صفة 15688 منهم على أنهم مدنيون، بينهم 538 طفلا و306 امرأة. كما أصيب 11.000 فلسطيني، ولحقت بالعديد منهم إعاقة دائمة.¹ وعند الإعلان عن وقف إطلاق النار في 26 أغسطس/ آب، كان هناك 110.000 من الأشخاص النازحين داخليا يقيمون في أماكن إيواء طارئة أو لدى عائلات مضيقة. وقدرت الأمم المتحدة أن حوالي 18.000 وحدة سكنية قد دُمرت أو أصبحت غير صالحة للسكن، الأمر الذي تسبب بتشريد 108.000 شخص، فيما لحقت أضرار بحوالي 37.650 وحدة أخرى. كما تضررت البنية التحتية الاقتصادية في قطاع غزة على نحو خطير، إذ لم يقتصر الأمر على الضرر الذي لحق بمحطة توليد الطاقة الكهربائية وحسب، بل طال أيضا نظام تصريف مياه الصرف الصحي بحيث حرم ما بين 20 و30 بالمائة من المنازل من خدمات المياه التي توفرها البلدية. وفي منطقة يبلغ معدل البطالة فيها 45 بالمائة، لحقت أضرار بحوالي 419 منشأة اقتصادية، دُمرت 128 منها بالكامل وفق ما أفاد به اتحاد الصناعات الفلسطينية.²

وفي الوقت نفسه، أطلقت كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وغيرها من الفصائل الفلسطينية المسلحة آلاف الصواريخ وقذائف الهاون عشوائية التوجيه على مناطق مدنية في إسرائيل، متسببة بمقتل ستة مدنيين من بينهم طفل واحد وألحقت أضرارا بمنازل المدنيين وممتلكاتهم.³ كما قُتل في النزاع 66 جنديا إسرائيليا.⁴

ولطالما دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبيل عمليات القتل غير المشروع التي استهدفت المدنيين وتدمير ممتلكاتهم، والتي ارتكبتها طرفا النزاع، أي إسرائيل وحماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية المسلحة.⁵ وصحيح أنه لم يُقتل أحد في عمليات تدمير أربع

بنايات مدنية بارزة في قطاع غزة خلال الأيام الأربعة الأخيرة من عمر النزاع، إلا إن هذه الهجمات تكتسي أهمية كبيرة لكونها توفر أمثلة على ما يظهر أنه تدمير متعمد واستهداف للمباني والممتلكات المدنية على نطاق واسع دون أن يكون ذلك من باب الضرورات العسكرية. وإن توقيت تلك الهجمات والتصريحات الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين تشير إلى أنها كانت عبارة عن عقاب للمدنيين وتنطوي على آثار طويلة الأجل تطال الوضع الاقتصادي الهش الذي يعيشه الفلسطينيون المدنيون في قطاع غزة أصلا.

ويركز التقرير الحالي على هذه الهجمات حصريا، وينظر في مدى توافر مبررات عسكرية لشنها من عدمه. وبناء على نتائج البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية حتى الآن، يخلص التقرير إلى أن حجم الدمار كان واسعا وتعسفا وغير مبرر من باب الضرورات العسكرية. وإذا ثبت أن الوضع هو على الوصف الوارد للتو، فسوف تشكل تلك الهجمات مخالفة جسيمة للحظر المفروض على شن هذا النوع من الهجمات في القانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب)، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة التي تُعد إسرائيل إحدى الدول الأطراف فيها، وهو ما يجعل هذه الهجمات ترقى إلى مصاف جريمة حرب. كما يظهر أن الدمار الناجم قد شكل انتهاكا للحظر الذي يفرضه القانون الإنساني الدولي على شن هجمات مباشرة ضد الأعيان المدنية، وتشكل بالتالي جريمة حرب قوامها تعمد مهاجمة الأعيان المدنية بشكل مباشر.

ويجب أن يتم التحقيق في هذه الهجمات بشكل مستقل ومحاييد إلى جانب التحقيق في جميع الانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي زُعم ارتكابها أثناء النزاع. وترى منظمة العفو الدولية أنه لا توجد هيئة رسمية قادرة على إجراء هذا النوع من التحقيقات داخل إسرائيل حاليا. وعليه فمن الأهمية بمكان وأكثر من أي وقت مضى أن يتم السماح للجنة الدولة المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوليو/ تموز 2014 بإجراء تحقيقاتها دون عراقيل. وينبغي توفير كامل أشكال التعويض وجبر الضرر لجميع الأفراد الذي دُمرت منازلهم ومتلكاتهم أو تضررت بشكل غير مشروع أثناء تلك الهجمات. وتنبغي مقاضاة كل من يُشتبه بارتكابه انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما جرائم الحرب.

منهجية البحث

لم تتمكن منظمة العفو الدولية من إرسال مندوبيها من الباحثين لزيارة قطاع غزة منذ اندلاع النزاع. فلقد رفضت السلطات الإسرائيلية حتى وقت طباعة التقرير الحالي السماح لمنظمة العفو الدولية والمراقبين الدوليين في مجال حقوق الإنسان دخول قطاع غزة عن طريق معبر إيريز على الرغم من تكرار طلب المنظمة بهذا الخصوص منذ اندلاع النزاع. كما لم تمنح السلطات المصرية المنظمة إذن دخول القطاع من معبر رفح على الرغم من تكرار طلبها بهذا الخصوص أيضا.

فاضطرت منظمة العفو الدولية جراء ذلك إلى إجراء بحوثها عن بُعد من خلال الاستعانة بعاملين ميدانيين متواجدين في غزة حيث تم التعاقد معهما للعمل لصالح المنظمة لفترة قوامها عدة أسابيع. وتنقل الاثنان داخل القطاع بشكل مكثف وزارا كل موقع من المواقع التي يرد وصفها في التقرير الحالي مباشرة، وذلك في أقرب فرصة أُتيحت لهما مباشرة عقب وقوع الضرر أو الدمار، وحرصا على مقابلة الضحايا وشهود العيان في كل حالة تم توثيقها والتقطت صورا فوتوغرافية للمواقع ولقطات فيديو أيضا. كما درست منظمة العفو الدولية الوثائق الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية وغيرها من المنظمات والمسؤولين ووسائل الإعلام المحلية وغيرهم من مراقبي النزاع، وتشاروت معهم حسب مقتضى الحاجة. وعلى صعيد تفسير الصور ومقاطع الفيديو، فلقد أطلعت المنظمة خبراء عسكريين عليها وقامت بمراجعة البيانات

والتصريحات الصادرة عن الجيش الإسرائيلي وغيره من الجهات الرسمية.

وأرسلت منظمة العفو الدولية نتائج بحثها إلى السلطات الإسرائيلية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، وطلبت الحصول على أي معلومات ذات صلة يمكن أن تزودها السلطات بها بشأن كل حالة من الحالات الواردة في التقرير. وأرسلت مذكرة إلى هيئات التحقيق الإسرائيلية الثلاث المعنية بالتحقيق في مجالات متعلقة بعملية الجرف الصامد - أي المراقب العام للدولة، ولجنة رئيس هيئة الأركان المعنية بتقييم نتائج عمل لجان تقصي الحقائق، ولجنة الدفاع والخارجية في الكنيست الإسرائيلي، بالإضافة إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والشؤون الخارجية. وطلبت المنظمة في تلك المذكرة الحصول على إيضاحات بشأن سبب شن تلك الهجمات، أو طبيعة الأشخاص أو الأعيان المستهدفة، والوسائل المستخدمة في تنفيذ الهجوم، والاحتياطات المتخذة للتقليل من مخاطر إلحاق الأذى بالمدنيين والضرر بالأعيان المدنية وإذا ما أجريت تحقيقات بالموضوع أو ما زالت قائمة. وسوف تتم الإشارة إلى أي ردود تصلنا من السلطات بهذا الشأن في منشوراتنا وتقاريرنا القادمة.

بعد نشر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "عائلات تحت الأنقاض: هجمات إسرائيل على المنازل الآهلة بسكانها" بتاريخ 5 نوفمبر/ تشرين الثاني، أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً للرد جاء فيه أن التقرير "يتهم إسرائيل بارتكاب المخالفات دون أن يبرز الأدلة التي تثبت ذلك".⁶ وهكذا فلقد ظهر أن السلطات الإسرائيلية قد تقاعست عن النظر في الأدلة المفصلة التي يبرزها التقرير بشأن الخروقات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها إسرائيل. وفي الوقت الذي نُقل فيه عن ناطق باسم الجيش الإسرائيلي قوله إن جميع الحالات الثماني يتم فحصها "في إطار عملية مراجعة يقوم بها الجيش نفسه بعد انتهاء عملياته"، فلم تقم السلطات أو الجيش بالإشارة من قريب أو بعيد إلى أنها تطعن في تفاصيل ولو واحدة من الحالات الثمان التي يوردها تقرير منظمة العفو الدولية.⁷

كما انتقد رد وزارة الخارجية تجاهل التقرير "جرائم الحرب الموثقة التي ارتكبتها حماس و"استخدامها للدروع البشرية" واتهم منظمة العفو الدولية بأنها "أداة دعائية" في يد حركة حماس. وهذه كلها اتهامات لا أساس لها. فلطالما دأبت منظمة العفو الدولية بشكل متسق على إدانة عمليات إطلاق الفصائل الفلسطينية المسلحة للصواريخ العشوائية، ولطالما صرحت أن الهجمات التي تستهدف المدنيين مباشرة والهجمات العشوائية التي تقتل المدنيين أو تصيبهم تشكل جرائم حرب. وكما ورد أعلاه، تعكف منظمة العفو الدولية على عرض المزيد من النتائج التي تثبت ارتكاب سلطات حركة حماس لخروقات للقانون الدولي في قادم منشوراتها.

تدمير المباني البارزة

في 23 أغسطس/ آب 2014، أي قبل ثلاثة أيام من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في السابعة من صباح يوم 26 أغسطس/ آب 2014، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سوف يرد بقوة ويستهدف البنايات، مدنية كانت أم عسكرية، التي يستخدمها الفلسطينيون لشن الهجمات، منوها أنه يعتزم تصعيد هجماته. ولقد جاء في العديد من المنشورات التي أسقطت من الجو ما نصه: "سوف تتم مهاجمة وتدمير كل منزل شهد محيطه شن عمليات إرهابية"⁸.

وفي اليوم ذاته، أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الحكومة الأمنية المصغرة في إسرائيل قد قررت تصعيد عمليات الجيش الإسرائيلي من خلال توسعة نطاق الهجمات الجوية التي تستهدف طائفة أوسع من المناطق. ونُقل عن أحد المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين قوله: "سوف يتم استهداف المناطق التي تنطلق الصواريخ منها وبشكل قاسٍ وهائل؛ وحتى لو طال ذلك بنايات استخدمت للمساعدة في عملية الإطلاق"⁹. فيما صرح عن مسؤول أمني آخر بقوله أنه "لا حصانة لشيء، وحتى لو شهدت بناية مكونة من 14 طابقا نشاطا إرهابيا، فسوف يتم استهدافها وتدميرها وسوف تنهار لا محالة"¹⁰.

وأكد مسؤول عسكري إسرائيلي رفيع المستوى طلب عدم ذكر اسمه على أن إسرائيل قد اعتمدت "سياسة ضرب المباني التي تضم مراكز عمليات تابعة لحركة حماس أو تلك التي تشكل نقطة انطلاق لعمليات عسكرية. وثمة الآن قرار بتوسيع نطاق المواقع التي يمكن للجيش استهدافها". كما نُقل عن المسؤول قوله أن "كل ضربة تستدعي استصدار موافقة مسبقة من محامي الجيش وتُنفذ بعد تحذير سكان تلك البنايات"¹¹.

وعقب الإعلان عن هذه السياسة، قامت الطائرات الإسرائيلية على صعيد أربع حالات توثقها منظمة العفو الدولية أدناه، بإسقاط ذخائر كبيرة تهدف بشكل واضح إلى تدمير المباني المستهدفة تدميرا كاملا.¹² كما تضررت المباني المدنية المجاورة جراء ذلك.

وفي الحالات الأربع جميعا، اتخذ الجيش الإسرائيلي تدابير تكفل مغادرة السكان للبنايات قبيل الإقدام على تدميرها، حيث قام الجيش بإطلاق صواريخ تحذيرية على المبنى المستهدف (فيما يُعرف بصاروخ "القرع على السقف" تنبيهها لسكان البناية)¹³، وقام الجيش في حالة قصف أبراج غزة الثلاثة، بالاتصال هاتفيا بالسكان لتحذيرهم موعزا إليهم بضرورة إخلاء المبنى وإخبار غيرهم من السكان بضرورة القيام بذلك في غضون 10 دقائق أو 20 دقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، وقبيل تدمير برج الباشا والمجمع الإيطالي، أرسل الجيش رسائل إلى السكان تنذرهم بضرورة الابتعاد مسافة 300 متر على الأقل من المبنى، وأمر سكان المباني المجاورة بالقيام بالشيء نفسه.

وعلى صعيد الحالات الأربع جميعا، هُرع السكان المرعوبون لإخلاء البنايات المكونة من طوابق عدة، وأخبروا الآخرين بضرورة القيام بذلك وساعدوا العجزة والمسنين والمرضى، ولكنهم لم يكونوا قادرين على حمل مقتنياتهم الشخصية. ففقدوا جميعا كل ما لديهم تقريبا بما في ذلك الوثائق والمصاغ الذهبي وغير ذلك من البنود الثمينة في شققهم السكنية التي كانوا يتوقعون العودة إليها قريبا. "لم يتوقع أحد أن يتم تدمير البرج بكامله"؛ كانت تلك كلمات مالك برج الظافر 4، محمود أبو مذكور، وهو برج مكون من 14 طابقا أصبح كومة من الأنقاض عقب قصف إسرائيل له في أولى ضرباتها الجوية التي شنتها بتاريخ 23 أغسطس/ آب. كما دُهِش سكان ومستخدمو البنايات السكنية والتجارية الأخرى التي دُمرت في الهجمات على نحو مشابه كونهم لم يتوقعوا أن يتم تدمير المبنى

بشكل كامل، وإنما توقعوا استهداف شقة أو اثنتين منه فقط.

وبخلاف الإشارة إلى وجود مركز قيادة لحركة حماس في إحدى البنايات والتذرع بوجود "مرافق ترتبط بالمشركين الفلسطينيين" في بناية أخرى، فلم تفصح السلطات الإسرائيلية عن أي معلومات تتعلق بسبب تسويتها تلك البنايات بالأرض وتحويلها إلى كومة من الأنقاض؛ وإذا كانت تتوافر أسباب عسكرية فعلا تبرر مهاجمة أهداف متركزة فيها، فلماذا لم يعمد الجيش الإسرائيلي إلى انتقاء وسائل أقل تدميراً، وهي متوفرة بحوزته بالمناسبة؟ وأخبر سكان البنايات المستهدفة والمحيط بها منظمة العفو الدولية أنه لا علم لهم بوجود أي شيء أو سبب داخل بناياتهم يحمل إسرائيل على اعتبارها هدفا عسكرياً.

وحتى لو كان بحوزة السلطات الإسرائيلية أسباباً وجيهة تدفعها للاعتقاد بأن أجزاء من المباني المستهدفة كانت تُستخدم لأغراض عسكرية، فكان لزاماً عليها أن تنتقي الوسائل والأساليب التي تكفل عند شن الهجوم تقليص حجم الأذى الذي قد يلحق بالمدينين والأضرار التي تطال الأعيان المدنية. ومن الجدير التنويه هنا أنه قد سبق للجيش الإسرائيلي وأن نفذ ضربات استهدفت شققاً سكنية دون أخرى في هذه البنايات وغيرها من البنايات الشاهقة دون أن تتسبب بتدميرها تدميراً كاملاً.

المركز التجاري التابع لبلدية رفح



المركز التجاري التابع لبلدية رفح في قطاع غزة، أغسطس/ آب 2014.

© Amnesty International

في حوالي الساعة 10:30 من مساء يوم السبت 23 أغسطس/ آب 2014، أطلقت طائرة إسرائيلية ثلاث قذائف على الطوابق الثلاث السفلية من المجمع التجاري التابع لبلدية رفح، مما أدى إلى تدمير العشرات من المحال والمكاتب في المبنى المكون من أربع طوابق وألحقت بها أضراراً جعلتها غير قابلة للاستخدام. وقبيل ضرب المبنى بقليل، أُطلق صاروخان تحذيريان من طائرة بلا طيار كما يظهر استهداف الطوابق السفلية من المبنى.

وتسببت الضربة باندلاع حريق هائل داخل المبنى ظلت نيرانه تستعر إلى اليوم التالي وبدأ أصحاب المحال التجارية بمعاناة الأضرار. ودمرت الصواريخ المركز التجاري تماماً وحولته إلى هيكل من الاسمنت المسلح فقط.

أقيم المركز التجاري على مساحة 1500 متر مربع في شارع البحر الذي يُعد وسط مدينة رفح التجاري. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، وصف اثنان من أصحاب المحال وأحد أعضاء مجلس إدارة المركز طبيعة المحال التي يتضمنها المركز. كما وصف مدير المركز ورئيس غرفة تجارة رفح لمنظمة العفو الدولية المبنى ومحتوياته قبيل تعرضه للهجوم. واحتوى الطابقان الأول والأرضي على مرآب للسيارات ومصلى وصراف آلي عائد لبنك فلسطين ومركز تسوق يضم ما مجموعه 47 محلاً. وأما الطابق الثاني فضم محال لأغراض الزفاف ومكاتب إحدى شركات

المقاولات ومكتبا للمحاماة ومكتب وكيل عقاري وبيع الذهب وكفتيريا وعيادة طبية وقاعة متعددة الأغراض. وضم الطابق الثالث شركة هندسية يمتلكها شخص يدعى تيسير أبو جراد، ووحدين عائدتين لمنتدى التربية والتعليم والمركز الثقافي، ومؤسسة خاصة تطرح دورات وأنشطة ثقافية للشباب ووحدين آخرين تضمان مكاتب شركة هندسة مدنية وجمعية ثقافية. وضم الطابق الرابع عددا من المكاتب، بما فيها مكاتب ثلاث شركات هي الرواق والعثمان وأبو شمالة.

وقال مديرالمركز التجاري التابع لبلدية رفح، رياض مصطفى الحولي لمنظمة العفو الدولية أن "القسم الهندسي في بلدية رفح قد قدر الكلفة الإجمالية للمركز بحوالي 2.5 مليون دولار أمريكي". وقال أن هذه الكلفة لا تشمل المخزونات من البضائع والوثائق والأضرار التي لحقت بالمباني المجاورة، بما في ذلك المحال التجارية الأخرى المقامة في الشارع الرئيسي الذي يتواجد المركز فيه. وساق قصة خميس أبو طه كمثال قائلا:

"يملك خميس أبو طه وشقيقه 10 محال لبيع الأحذية كانت توظف أشخاصا يعيلون ما لا يقل عن 50 أسرة. كما أعالت الوظائف في القاعة والكفتيريا عشرات من العائلات فيما أعالت المحال الأخرى الكثير من الأسر أيضا. وتقدر خسائر عائلة أبي طه وحدهما بحوالي نصف مليون دولار جراء خسارة المخزونات الإضافية من البضاعة المعدة للبيع بمناسبة العيد".

وأفاد جميع الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أنهم لم يتوقعوا تدمير المبنى مع كامل محتوياته. وقال رياض الحولي:

"اعتقدنا أنهم سوف يضربون أحد الطوابق وليس تسوية المبنى بالأرض. وأعتقد أن إسرائيل تستهدف البنية التحتية، إذ لا يوجد مقاتلون للمقاومة في هذا المجمع، ولا يحتوي على مساحات خالية أو منافذ يمكنهم استخدامها لإطلاق الصواريخ منها. ولو شك التجار في أحد، لما تركوا مخزونات كبيرة من البضائع داخل محالهم التجارية".¹⁴

وثمة ثلاثة من أبرز رجال الأعمال الذين يملكون محال تجارية ومكاتب داخل المجمع أخبروا منظمة العفو الدولية أنه لم يكن للفصائل المسلحة أو السياسية في قطاع غزة مكاتب في المركز وقالوا أنه لم يقع قتال في المحيط القريب منه لحظة تعرضه للقصف. وقال سامي محمد طلبة فوجو، أحد أعضاء مجلس إدارة غرفة رفح التجارية ورئيس لجنة التحكيم فيها:

"يتكون المركز بأكمله من شركات ومحال تجارية. ولا أعلم إذا ما تواجد مقاتلو المقاومة في مكان قريب منه. وإذا حصل ذلك، لكانوا (أي الإسرائيليين) استهدفوا المنازل القريبة وليس المركز التجاري. ولم أتوقع منهم أن يعاودوا ضرب المركز بأكمله. ولو عرفنا نيتهم تلك، فلأمكننا الدخول إليه وجلب الأوراق والبنود الأخرى ذات الأهمية. وأعتقد أنهم يريدون تدمير الاقتصاد الفلسطيني؛ ذلك هو هدفهم فعلا".¹⁵

ويملك سامي فوجو شركتين في مجالي البناء والنجارة بالإضافة إلى محل لبيع الأثاث تقع جميعها داخل المركز؛ وقدر خسائره بحوالي 50.000 دولار أمريكي بالإضافة إلى فقدان الملفات والوثائق.

وأما رئيس غرفة تجارة محافظة رفح، عبد الكريم سالم داود عبد العال، فأخبر منظمة العفو الدولية أن المجمع كان مركزا تجاريا ومقرا للكثير من الأنشطة كونه وفر فرص عمل وباب رزق للكثير من العائلات. وقال عبد الكريم:

"لا يوجد مقاتلون للمقاومة في المنطقة، لا داخل المركز ولا خارجه ولا حتى في المناطق المحيطة. وأعتقد أن إسرائيل تستهدف المباني والمجمعات التجارية بغية تدمير الاقتصاد الفلسطيني.

"ولقد قررنا محاولة افتتاح محال مؤقتة لهم (أي الذين خسروا محالهم وأنشطتهم الاقتصادية) - وهي عبارة عن أكشاك من البلاستيك بحيث يتسنى لهم متابعة عملهم التجاري وعدم خسارة مصدر رزقهم إلى أن يتم بناء مبنى دائم قادر على استيعابهم جميعا".¹⁶

وأكد الجيش الإسرائيلي أن المبنى قد استُهدف نظرا لأنه "يضم مرافق مرتبطة بالمشركين الفلسطينيين" دون أن يدلي بالمزيد من التفاصيل.¹⁷ ويُذكر أن المركز مقام على مقربة من بناية زوراب للمكاتب، والمكونة من سبعة طوابق، ويوجد فيها مكتب تابع لوزارة الداخلية التابعة لسلطة حركة حماس. وهاجمت القوات الإسرائيلية مبنى زوراب وألحقت أضرار فادحة به في نفس اليوم، ولكن لا يظهر أن هناك علاقة بين الهجومين.

وأخبر رياض مصطفى الحولي منظمة العفو الدولية أن الطابقين العلويين قد سبق وأن تعرضا للقصف في حوالي الساعة 3 من عصر يوم الجمعة 1 أغسطس/ آب 2014، ما أدى إلى تدمير عدد من المحال والمكاتب. ولم يوفر الجيش الإسرائيلي أي إيضاحات بشأن ذلك الهجوم على حد علم منظمة العفو الدولية.¹⁸

برج الظافر 4، مدينة غزة

أطلقت طائرة إسرائيلية في يوم السبت 23 أغسطس/ آب 2014 ما يظهر أنهما قذيفتين كبيرتين على برج الظافر 4 السكني المكون من 12 طابقا وسط مدينة غزة. ويؤوي البرج 44 عائلة وصل مجموع أفرادها إلى 250 شخصا بالإضافة إلى 200 آخرين فروا من المناطق الحدودية وجاءوا للإقامة عند الأقارب والأصدقاء. وأسفر الهجوم عن تدمير المبنى بالكامل. وبحسب التقارير الإعلامية وإفادات السكان، أُصيب 20 من سكان¹⁹ المبنى المجاورة ولحقت أضرار فادحة بالأجزاء الداخلية من تلك المباني. وقام العامل الميداني الذي يساعد عمل منظمة العفو الدولية بزيارة الموقع ولكنه لم يتمكن من العثور على بقايا الذخائر التي أُطلقت على المبنى. إلا إن حجم الدمار الذي سببه الهجوم يشبه الآثار الناجمة عن عمليات قصف مشابهة طالت البنايات الشاهقة الأخرى التي يرد تفاصيل الهجمات عليها لاحقا في التقرير، والتي عُثر في مواقع الانفجار فيها على بقايا قذائف جوية موجهة.

وأكد ناطق باسم الجيش الإسرائيلي أن الجيش قد استخدم "إجراء القرع على السقف" من خلال إطلاق "صاروخ تحذيري" على سقف المبنى قبيل تدميره.²⁰ كما تلقى عدد من السكان اتصالات هاتفية من الجيش الإسرائيلي تنذرهم بقرب وقوع هجوم وشيك وأمرت بإخلاء المبنى من سكانه.

وفي الساعة 6 مساء، تلقى المهندس المدني سامر الخالدي تحذيرا يفيد بقرب وقوع هجوم وشيك على برج الظافر 4 الذي يقيم فيه سامر في الشقة رقم 9 رفقة زوجته وبناتهما الثلاث وابنيهما. وأما الشرطي في السلطة الفلسطينية هاشم محمد هاشم الصفطاوي الذي يقيم في الطابق العاشر من برج الظافر 4 برفقة عائلته المكونة من خمسة أفراد، فلقد تلقى هو الآخر اتصالا هاتفيا من جندي إسرائيلي أطلق على نفسه اسم "موسى" في حوالي الساعة 6:30 مساء. وإليك ما قاله هاشم واصفا المكالمة مع الجندي:

"قال لي أنه ينبغي علينا إخلاء البناية في غضون خمس دقائق. فنزلت إلى الأسفل رفقة أسرتي واتضح لي أن نصف السكان أو معظمهم قد نزلوا أيضا برفقة عائلاتهم باستثناء سيدة مسنة مقعدة تُدعى عفاف حتات تقيم في الطابق السادس وحدها. ثم تلقيت اتصالا آخر من الضابط الإسرائيلي واستفسر مني إن كان الجميع

قد أخذ المبنى فأخبرته أنه ثمة سيدة مسنة تقيم في شقتها وحدها. فقال لي بأن أخرجها فوراً كونهم سوف يقومون بقصف البناية في غضون بضعة دقائق.²¹



برج الظافر 4 في مدينة غزة، قطاع غزة، أغسطس/ آب 2014
© Amnesty International

وأما أحمد رمضان حلمي السقا الذي يعمل مشرف توزيع مع إحدى الشركات الدولية العاملة في مجال نقل الطرود ويقوم في برج الظافر 4 برفقة أفراد أسرته العشرة، فقال أنه سمع بضرورة إخلاء البناية من جاره سامي أبو عشب الذي تلقى اتصالاً بهذا الخصوص من الجيش الإسرائيلي. وقال أحمد: "اتصل الجيش بسامي أبو عشب واثنتين من سكان البناية وأوعز إليهم بضرورة إخلاء المبنى من سكانه. ولكنهم لم يحددوا موعداً دقيقاً للقصف في بادئ الأمر."²²

وأما محمد عودة أبو مذكور، مدير شركة الظافر التي قامت بتشديد برج الظافر 4 وحوالي 13 بناية أخرى على شاكلته في قطاع غزة، فأخبر العامل الميداني الذي يساعد عمل منظمة العفو الدولية أنه شاهد في حوال الساعة 6:30 مساءً الناس وهم يخرجون مسرعين من برج الظافر 4 الذي يقع على بعد 20 متراً في الجانب المقابل من الشارع الذي يوجد فيه منزله. وقال محمد:

"كان الناس يصرخون. وعندما توجهت لمعرفة المشكلة، قالوا لي أن البرج على وشك أن يتم تدميره. وقال صديقي محمد الصفطاوي أنه تلقى اتصالاً من الجيش الإسرائيلي يفيد بإعطائه مهلة قوامها 5 دقائق لمغادرة المبنى."

وقال محمد أبو مذكور أن عدداً من العائلات قد جاءوا إلى منزله وأنه تلقى اتصالاً من جندي أطلق على نفسه اسم موسى:

"ردت زوجتي على الاتصال وسألته عن الشقة التي سوف يتم استهدافها. فقال أنهم بصدد تدمير المبنى كاملاً وأنهى الاتصال. فاعتقدت أنه كان يكذب على زوجتي؛ إذ لم يتوقع أحد أن يتم تدمير البرج بشكل كامل."²³

وأخبر أحمد السقا منظمة العفو الدولية أن أحد سكان برج الظافر 4 ويدعى محمود تلقى هو الآخر اتصالاً هاتفياً من جندي أطلق على نفسه اسم "موسى" عندما كان يقف بجانب السقا أمام المبنى؛ وأضاف قائلاً:

"استفسر محمود من الجندي عما إذا كانوا (أي الجيش) سوف يستهدفون شقة بعينها أم البناية بأكملها. فأجاب الجندي أنه سوف يتم تدمير المبنى بأكمله. وعندما تجادل محمود مع الجندي على الهاتف، أخبره هذا

الأخير بإغلاق السماعة وعدم طرح الأسئلة.²⁴

وأما بواب برج الظافر 4، حمد دغمش، فلقد وصل إلى عمله حسب ورجيته التي تبدأ في الساعة 6:30 مساءً ووجد حشدا كبيرا من الناس يقفون أمام البناية. وقال أن بعض سكان البناية أخبروه أنهم تلقوا اتصالات من الجيش تأمرهم بإخلاء البناية. وقال حمد:

"لاحظت أن عائلة الغول التي تقيم فوق سطح المبنى (الروف) لم تكن موجودة بين الواقفين في الأسفل، بالإضافة إلى شخصين آخرين يقيمان في شقق أخرى. وكانت إحدهما عجوز مسنة ومقعدة اسمها عفاف حتات؛ وكانت تعاني من ضعف حاسة السمع لديها وتقيم وحدها. فلم تسمع صوت قرع الباب والجرس، وعليه فلقد اضطروا لكسر باب الشقة وحملها إلى الخارج.

"وانتظر معظم السكان في الأسفل أمام إحدى البنايات المجاورة؛ وتوقع الجميع بأن يعودوا إلى منازلهم فلم يحملوا معهم سوى الملابس التي كانوا يرتدونها."²⁵

وفي حوالي الساعة 7:30 مساءً وجهت طائرة إسرائيلية ما يظهر أنهما قذيفتين نحو الطوابق السفلية من البناية ما أدى إلى انهيارها فوق بعضها البعض. وسرعان ما تحولت البناية المكونة من 14 طابقا إلى كومة من الأنقاض. وقال محمد أبو مذكور:

"كنا في القبو وخرجت لأرى ما الذي أصيب في الضربة - ووسط الغبار الكثيف شاهدت البرج بأكمله وقد أصبح منبسطا على الأرض. وكان الجميع يصرخ فلقد غادروا دون حمل أي شيء من داخل المبنى؛ أوراقهم الثبوتية والمصاغ والأوراق والملابس والأثاث."²⁶

وقال سامر الخالدي:

"يكلف إعادة بناء البرج 3.5 مليون دولار بما في ذلك قيمة الأثاث بداخله. لقد تركنا منازلنا ولم نحمل معنا سوى ملابسنا التي كنا نرتديها. بل لقد نسي البعض حمل نقودهم أثناء مغادرتهم على عجل."²⁷

وأخبر هاشم الصفطاوي منظمة العفو الدولية أن أحدا لم يتوقع أن يتم تدمير المبنى بالكامل:

"حاولت زوجتي أخذ مصاغها أثناء إخلاء البناية فأخبرتها بأن تعيده لأننا سوف نعود إلى المنزل. فلم نتوقع حدوث هذا الأمر - إن لم نتوقع أبدا أن تتم تسوية المبنى بالأرض."²⁸

وأخبر أربعة من سكان البرج منظمة العفو الدولية أنهم اعتقدوا أن أحد أعضاء حماس المنتخب لعضوية المجلس التشريعي الذي كان يقيم في الطابق الأول هو الهدف من الهجوم، وأنه سوف يتم استهداف شقته فقط. وقال أحمد السقا:

"أعتقد أن عضو المجلس التشريعي الذي يقيم في الطابق الأول كان هو الهدف. ومن الغريب أنه قد تم استهداف كامل المبنى كون معظم سكان البناية ينتمون إلى حركة فتح."²⁹

وقال سامر الخالدي أن الأبراج تشتهر بكونها منطقة سكنية هادئة؛ فهو يقيم فيها منذ سنوات ولم يلحظ أي

تواجد لقوات عسكرية هناك، ولم يسبق له وأن سمع بشن عمليات عسكرية من البناية أو محيطها. واخبر سامر منظمة العفو الدولية بما يلي:

"معظم السكان هم من موظفي السلطة الفلسطينية السابقين، ويقيم بها أيضا أطباء ومهندسين ورجال أعمال من القطاع الخاص الذين لا علاقة لهم بالمسائل الأمنية. فمن المعروف أن البناية هي بمثابة جيب من الجيوب المفتوحة. ولقد نُهشنا أيما دهشة بهذا الهجوم الذي استهدف الأبراج. ولا أعرف أي شيء عن المزاعم الإسرائيلية التي تحدثت عن وجود عناصر من حماس في البناية".³⁰

وأما أحد مالكي المحال التجارية الواقعة في الطابق الأرضي من برج الظافر 1 الذي يبعد حوالي 20 مترا عن نظيره برج الظافر 4، فلقد أخبر منظمة العفو الدولية أن العديد من العائلات في البناية كانوا من الفارين من المناطق الحدودية طلبا للسلامة النسبية في شقق الأصدقاء أو الأقارب الكائنة في برج الظافر 4:

"جاءت إحدى العائلات من حي الزيتون وأخرى من الشجاعية؛ واستضاف أحدهم حوالي 60 شخصا. وجاءت عائلتا الغلابيني والعمارين من الشجاعية فيما جاءت عائلتا عياد والجباري من الزيتون. ولقد جاءوا إلى هنا اعتقادا منهم أن المكان آمن. ولا يوجد في الجوار موقع تدريب أو إطلاق للصواريخ. ولم نسمع أبدا صوت إطلاق صواريخ من المنطقة. وتوقع أن يصيب صاروخ أو اثنان إحدى الشقق في البناية، ولكنني لم أتوقع أن تتم تسوية البرج بالأرض".³¹

ومرر كل شاهد من شهود العيان رسالة مماثلة. وقال محمد أبو مذكور: "في الماضي، اعتاد الإسرائيليون على إطلاق النار على هدفهم في البنايات الكبيرة دون سابق إنذار، ولكن في هذه المرة، فلقد أمضوا أكثر من ساعة كاملة وهم يحذرون الجميع بضرورة إخلاء البناية".³²

ويقع البرج المدمر بمحاذاة برجين سكنيين آخرين وثلاث بنايات أخرى تفصل بين كل منها مسافة لا تتجاوز 15 أو 20 مترا. ولم يتلقى سكان تلك الأبراج أو البنايات أي تحذير بوقوع هجوم وشيك من الجيش الإسرائيلي. وقال المحامي كريم أبو ضاحي الذي يقيم مع عائلته في الطابق الرابع من برج الظافر 1 لمنظمة العفو الدولية أنه تلقى اتصالا في اللحظة الأخيرة من البواب ينذره بسرعة إخلاء البناية:

"كنت في شقة والدتي وشقيقتي الكائنة في الطابق العاشر وكان الوضع هادئا فعلا (في محيط البناية). تلقيت حينها اتصالا من البواب بضرورة إخلاء البناية. فاعتقدنا أن بنايتنا هي التي سوت يتم استهدافها. فهُرعت إلى الأسفل نحو زوجتي لأدرك حينها أن معظم سكان البناية قد أخلوها فعلا باستثناء عائلتنا.

"وكان التيار الكهربائي مقطوعا واضطرت أُمي لنزول الدرج معنا. وكانت تعاني من مشاكل في مفاصلها واضطرتنا لمساعدتها على النزول. وعندما وصلنا إلى الأسفل أخبرنا السكان أن برج الظافر 4 قد ضرب وأن شقتين فقط هما المستهدفتان. ففكرنا بالعودة إلى شقتنا ولكن عندما وصلت سيارة الأجرة إلى المكان قررنا حينها التوجه إلى مكنتي".

وتضررت العديد من المباني المجاورة جراء القصف الذي استهدف برج الظافر 4 وفق ما أفادت به تقارير إعلامية وحسب ما جاء في إفادات السكان، فلقد جرح أكثر من 20 من السكان الذين لم يتمكنوا من إخلاء شققهم، وبينهم طفل وامرأة مسنة تقيم في برج الظافر 1. وقال كريم أبو ضاحي: "عندما عدت إلى البيت في اليوم التالي، كان كل شيء محطما: الأبواب والنوافذ والأثاث - ولا أعتقد أنه بوسعي العودة والإقامة في الشقة ثانية".³³

وشدد ناطق باسم الجيش الإسرائيلي على أن موقع "غرفة قيادة عمليات تابعة لحركة حماس" يقع داخل البناية.³⁴ إلا إن السلطات الإسرائيلية لم تفصح عن المزيد من المعلومات التي من شأنها أن تعزز من مزاعمها التي تؤكد وجود المركز في البناية أو سبب اعتبارها هدفا عسكريا. وقالت التقارير الإعلامية أن الجيش الإسرائيلي قد استهدف مركز قيادة لحركة حماس داخل البناية.³⁵

المجمع الإيطالي، مدينة غزة

في حوالي الساعة 12:05 من بعد منتصف ليل 25 أغسطس / آب 2014، أطلقت طائرة إسرائيلية عددا من القذائف على المجمع الإيطالي الذي شُيد كمشروع مشترك مع إحدى الشركات الإيطالية. وتمكن خبراء الذخائر الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية من التعرف على ما يُحتمل أن يكون وحدة قذائف موجهة مزودة بنظام ذخائر الهجوم المباشر المشترك JDAM.³⁶ ويضم المجمع المكون من 16 طابقا مركزا تجاريا في الطابقين السفليين، وأصيب بأضرار فادحة جراء انهيار جميع طوابقه من جهة أحد جوانبه.



وتألف الجزء السكني من المبنى من حوالي 50 شقة. ويوجد في الطابقين الأرضيين مركزا للتسوق يضم العشرات من المحال وفرعا للجناح السياسي لحركة حماس ومكتبا لوزارة الأشغال العامة والإسكان التابعة لإدارة حركة حماس. وتضررت معظم المحال بشكل كبير. وتلقى سكان بعض البنايات المجاورة تحذيرات بضرورة إخلاء المبنى، حيث لحقت أضرار بالمباني والمحال المجاورة أيضا.

وبحسب أرقام وزارة الصحة في قطاع غزة، فلقد جرح 25 شخصا في هذا الهجوم. وكان معظم الجرحى من طواقم الدفاع المدني الذين كانوا يعملون على إخماد النيران لحظة إصابة المبنى بقذيفة ثانية.

ويقيم الطبيب حسام حسين محمود داود في الجزء السكني من المجمع الإيطالي رفقة زوجته وأطفالهما الثلاثة. وقال الطبيب الذي يعمل في مركز الانتصار الطبي ويشغل منصب نائب رئيس مجلس الأمناء في المجمع، أنه تلقى اتصالا هاتفيا من حارس المبنى في

الساعة 10:55 مساءً أخبره فيه عن الإنذار الصادر بوجود إخلاء المجمع. وأخبر الدكتور حسام منظمة العفو الدولية بما يلي:

"اصطحبت افراد عائلتي ومقتنياتنا الثمينة وغادرنا المبنى. وفي الأثناء شاهدت سكان 40 شقة أخرى يسرعون بمغادرة شققهم في الوقت نفسه. وكان هنالك أناس حفاة حيث كان البعض منهم يؤدي الصلاة

وقت استلام التحذيرات. فيما اضطرت بعض النساء إلى الخروج بسرعة حاسرات الرأس دون حجاب.³⁷

وأما يحي حاتم يحي البراوي الذي يدرس في الجامعة ويقوم في الطابق الأول من الجزء السكني من المجمع رفقة عائلته، فلقد أخبر منظمة العفو الدولية أنه سمع من أحد الجيران أن الجيش الإسرائيلي بصدد استهداف المجمع وأصدر أمرا بإخلاء المبنى. فهُرَعوا لإخلاء شقتهم حينها ومغادرة المنطقة. وقال يحي:

"كانت ليلة من الرعب. وشهدت السلالم زحاما شديدا وكان الجميع مرعوبا. واتصلنا بخالنا الذي جلب سيارته واصطحبنا إلى حي التفاح. ولم يعتقد أحد أنه سوف يُضطر إلى الفرار من المجمع الإيطالي إلى حي التفاح التي التي لم تكن منطقة آمنة."³⁸

وقال اثنان من الشهود أن الجيش الإسرائيلي قد أمر السكان بإخلاء المجمع والابتعاد عنه بمسافة لا تقل عن 300 متر بانتظار تنفيذ الهجوم. وبينما كان الدكتور حسام دواد وأسرته في سيارة أحد الجيران، تلقت ابنته اتصالا على هاتفها النقال من رجل قال أن اسمه إبراهيم من الجيش الإسرائيلي. وقال حسام نقلا عن ابنته:

"قال لي أن بوسعه رؤيتي وأنا داخل السيارة وأخبرني بأن أتصل بالسكان لحملهم على المغادرة. ثم اتصل ثانية وقال أنه لا زال هناك أناس في باحة المجمع وطلب مني أن أخبرهم بضرورة الابتعاد بمسافة حوالي 300 متر عن البرج وعدم الاقتراب من الموقع عقب سقوط الصاروخين الأول والثاني، كونهم عازمين على تدمير المجمع بشكل كامل."³⁹

وأما محمود سليمان خالص الذي يعمل مع السلطة الفلسطينية ويقوم على بعد حوالي 100 متر من المجمع الإيطالي رفقة 29 من أفراد عائلته، بما في ذلك عائلة شقيقته التي فرت من منزلها في الشجاعة، فلقد أخبر منظمة العفو الدولية أنهم وفي حوالي الساعة 11 مساء سمعوا صرخات أشخاص وجاء أحدهم إلى منزلهم كي يخبرهم بعملية الإخلاء والابتعاد مسافة 300 متر عن المجمع الإيطالي قائلا: "لم نتوقع أن تتم تسوية المجمع بالأرض؛ فلقد اعتقدنا أنهم لربما سوف يستهدفون شقة أو اثنتين. ومكثنا في الحي وشاهدنا بأمر أعيننا كل ما حدث."

وضرب الصاروخ التحذيري الأول سطح المجمع في حوالي الساعة 11:30 مساء أعقبه سقوط صاروخين تحذيريين صغيري الحجم. وفي حوالي الساعة 12:05 بعد منتصف الليل، أطلقت طائرة إسرائيلية عدة قذائف على المجمع. وقال محمود:

"أطلقت ستة صواريخ في بادئ الأمر ثم أعقبها فترة هدوء لحوالي 15 دقيقة بما سمح لطواقم سيارات الإسعاف والصحفيين بالاقتراب أكثر من المبنى. ثم استهدفت إحدى الطائرات المقاتلة من طراز ف-16 المبنى ثلاث مرات. وأدى ذلك إلى وقوع الكثير من الإصابات في صفوف طواقم الإسعاف والصحفيين الذين اقتربوا من المبنى."

وأصاب أحد الصواريخ منطقة خالية محاذية لمبنى متسببة باندلاع حريق كبير ألحق أضرارا فادحة بالمنازل المحيطة، لا سيما منزل محمود خالص. واخبر العامل الميداني التابع لمنظمة العفو الدولية أن الجدران الخارجية لمنزله قد دُمرت فيما تضرر أثاث المنزل بشكل كبير.⁴⁰

وأفاد إبراهيم زياد إبراهيم الرملاوي الذي يعمل مديرا لشركة بيع السيارات ويملك الشقة "ج" في الطابق الخامس من البرج أنه تلقى رسالة نصية على هاتفه النقال محذرة إياه بوجود إخلاء شقته. وأخبر منظمة العفو الدولية أنه

قد سبق له ولعائلته وأن فروا من الهجمات التي استهدفت منطقة الشجاعية بعد 10 أيام من بدء الحرب، وجاءوا للمكوث في شقتهم الكائنة في المبنى المستهدف، وقال إبراهيم:

"أحضرت كل شيء في حقيبة، مصاغ زوجتي الذهبي ودفاتر الشيكات والكمبيالات المستحقة على الناس وصكوك الملكية وكل شيء من هذا القبيل. وعندما أُعلن عن وقف لإطلاق النار، عدنا إلى الشجاعية تاركين كل شيء في الشقة الكائنة في المجمع الإيطالي. وعدت في محاولة لاستعادة الحقيبة، ولكن لم تسمح الشرطة لنا بالدخول. لقد خسرت كل شيء؛ لقد دُمرت تماما." ⁴¹

وذكر بعض الشهود أن هوائيات الإرسال وأبراج الطاقة الكهربائية، والتي يصل ارتفاع البعض منها إلى حوالي 25 مترا قد نُصبت فوق سطح المجمع خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة. واشتكى العديد من السكان من ذلك ووقعت مشادات ومشاجرات مع الأشخاص الذين كانوا يأتون لتفقد تلك المعدات، ولكن دون طائل. وقال الطبيب حسام داود:

"قيل لنا إنهم كانوا من أجهزة أمنية مختلفة ولكن لم نعرف أيها تحديدا. فلقد اعتاد أناس أكثر على الصعود فوق سطح المبنى فتوجهنا إلى الشركة صاحبة حق التصرف في السطح وقدمنا لها شكوى بهذا الخصوص. فاتصل بنا وكيل وزارة الإسكان وقال أنهم وضعوا هوائيا مركزيا على سطح المجمع لا يمكنهم إزالته. فسألناه عن باقي الهوائيات وقال أنه ينبغي علينا تدبر الأمر بأنفسنا. واعتري السكان الكثير من القلق حيال وجود هوائيات الإرسال أو الاستقبال تلك. إن ما انفك من قاموا بوضعها يطمأنوننا بأن أسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن يقوم الإسرائيليون بقصف الهوائيات فقط." ⁴²

إلا إن السكان قد توقعوا استهداف شقة أو شقتين على الأكثر في حال حصول شيء من هذا القبيل. وأخبر يحيى البراوي منظمة العفو الدولية أن البناية قد تعرضت قبل أسابيع من تدميرها لهجوم شنته طائرة إسرائيلية أطلقت صواريخ على شقة عائلتي السيسى والزقوت، ما أدى إلى مقتل عاهد زقوت اللاعب والمدرب المعروف في رياضة كرة القدم، وذلك بتاريخ 30 يوليو / تموز 2014. ⁴³

وأصروا على عدم وجود أنشطة عسكرية انطلاقا من المبنى أو محيطه القريب، وقال إبراهيم الرملاوي: "لم أكن أتوقع أبدا أن تُضرب الأبراج؛ فهي بنايات سكنية تغص بسكانها من المهنيين والأطباء والمهندسين. ولا توجد للمقاومة في هذه المنطقة أبدا؛ وهي بناية سكنية راقية." ⁴⁴ وقال الدكتور حسام داود: "لم ألحظ أي نشاط على سطح البناية أثناء الأعمال العدائية. فهذه منطقة راقية جدا وبها مراكز تسوق ومدارس راقية أيضا. واعتدنا على سماع أصوات المقاومة في الجوار وكذلك أصوات القصف أيضا، ولكن لم يكن ذلك أبدا انطلاقا من البرج." ⁴⁵

وأكد ناطق باسم الجيش الإسرائيلي أن البناية ضمت "مركز قيادة لعمليات حماس" وأن "المنظمات الإرهابية قد استخدمت الشقق للتخطيط لعمليات إرهابية، وأن إحدى تلك البنايات تحتوي على موقع لإنتاج الأسلحة العسكرية." ⁴⁶

ولم تبرز السلطات الإسرائيلية أي دليل يعزز تقييمها لطبيعة استخدام الشقق لأغراض عسكرية. وحتى لو ثبت ذلك فعلا، فكان ينبغي على إسرائيل أن تحرص على انتقاء الوسائل الدقيقة بما يتيح اقتصار العملية على الهدف العسكري فقط وتقليل حجم الأضرار التي تلحق بالشقق المحيطة. وما كان ينبغي أن يُعتبر تدمير المبنى أمرا ضروريا.

برج الباشا، مدينة غزة

وفي حوالي الساعة 4:30 من مساء يوم الثلاثاء 26 أغسطس / آب 2014، أسقطت طائرة إسرائيلية ما يظهر أنه عدة قنابل على برج الباشا وسط مدينة غزة وحولته إلى كومة من الأنقاض. وضم المبنى المكون من 13 طابقا حوالي 30 شقة تُستخدم بشكل رئيسي كمكاتب إعلامية واقتصادية وعدد من المراكز التربوية التي كانت مغلقة بسبب الأعمال العدائية. وتلقى سكان برج الباشا والمباني المجاورة تحذيرا بوجوب إخلاء المبنى وقيل لهم أن يبتعدوا بمسافة لا تقل عن 300 متر من موقع البرج.

وقال اثنان من الشهود أنه وفي حوالي الساعة 3:30 صباحا، تلقى حارس البناية اتصالا من الجيش الإسرائيلي يمهل السكان فيه 20 دقيقة لإخلاء البناية. وقال باسل عوني عبد الفتاح الطناني الذي يعمل مديعا ومقدما للبرامج في إذاعة صوت الشعب التي تقع مكاتبها في الطابق العاشر منذ 8 سنوات، أنه قد عاد إلى الإذاعة قبيل دقائق من دخول حارس البناية. وقال باسل:

"كان وجهه شاحبا جدا وأصيب بالرعب الشديد. وقال أنه قد تلقى للتو اتصالا (من الجيش الإسرائيلي) يفيد بوجوب إخلاء البرج لأنه سوف يتم ضربه في غضون 20 دقيقة. ولم أعلم حينها ما هي الأشياء التي يتعين علي إنقاذها، واضطررنا إلى إيقاظ جميع الناس النائمين في الطوابق العلوية."⁴⁷



وما بين الساعة 3:30 و3:45 صباحا ومع عدم مغادرة الكثيرين المبنى، أصاب صاروخان السطح كتحذير.

ويعمل عبد الله حسين إبراهيم لباد مهندس صوت في إذاعة صوت الشعب، وتعاون مع خمسة من زملائه على إخلاء العائلات المقيمة في الطوابق السفلية، بعد أن جاءوا إلى البرج عقب فرارهم من الأعمال العدائية أو تعرض منازلهم للدمار في بيت حانون والشجاعية. وقال

عبد الله:

برج الباشا في مدينة غزة، قطاع غزة، أغسطس / آب 2014

© Amnesty International

"كان الكثير منهم مرضى

ومسنين وعجائز وأطفال. وثمة

رجل مصاب بالسرطان ولم يتمكن من الحركة فيما كانت طفلة صغيرة مصابة بالشلل التام، فاتصلنا بالدفاع

المدني وسيارات الإسعاف للمساعدة في إخراجهم."⁴⁸

وفي الساعة 4:30 فجرا، أطلقت طائرة إسرائيلية ثلاثة أو أربعة رشقات من الذخائر التي يظهر أنها كانت قذائف استهدفت البرج. وبعد أن أخبر موظفو إذاعة صوت الشعب ياسر محمد سالم سعيد وعائلته بضرورة إخلاء شقتهم في بناية زين الدين الواقعة في شارع الثلاثيني بمحاذاة برج الباشا، شاهد الهجوم وهو يقف في الشارع. وأخبر ياسر منظمة العفو الدولية بما يلي:

" وانهارت جميع طوابق المبنى وعددها 13 طابقاً، وانهارت معها مقار 35 مكتبا وشركة إنترنت والعديد من المؤسسات التجارية المعروفة والتي لا علاقة لها بالمقاومة بأي شكل من الأشكال. وانهار الجانب الشرقي من المبنى ملحقا اضرارا بالمنزل المجاور الذي تقطنه عائلة القصاص. كما تضررت العديد من المباني الأخرى المجاورة... فلقد تضررت واجهة المبنى الخارجية وتحطم زجاج النوافذ وإطاراتها. وثمة شركة في الأسفل تصنع العصير، سبق لإسرائيل وأن دمرت المصنع التابع للشركة ثم عادت لتدمر معرضها. يا لهم من مساكين، فعلا. لقد نقلوا كل شيء إلى هنا. ولعل أسوأ الأضرار كانت تلك التي لحقت بالأطفال جراء ما شهده. إذ لم يعد أطفال قادرين على النوم ليلا حتى ولو قمنا بمعانقتهم والتهدئة من روعهم، فهم يستمرون بالحديث إلى ما لا نهاية. هل بوسعك أن تتخيل أطفالا صغارا يستيقظون من الساعة 3:30 صباحا وحتى 11:30 ليلا دون أن يغمض لهم جفن؟ وعندما عدنا إلى الشقة، رفض جميع أطفالنا الدخول إليها. وظلوا يرددون قائلين: هذا ليس منزلنا. فمنزلنا ليس على هذا النحو. هذا مدمر. نريد العودة إلى منزلنا الحقيقي."⁴⁹

ويقيم عادل خليل محمد القصاص في منزله المكون من ثلاثة طوابق والواقع على بعد حوالي 30 مترا من البرج. واضطُر إلى إخلاء المنزل رفقة 14 شخصا يقيمون فيه قبل أن يتضرر المنزل جراء الهجوم. وأخبر عادل منظمة العفو الدولية أنه لم يلحظ أو يسمع أي قتال في المنطقة. وأضاف قائلاً: "اسكن هنا منذ 35 سنة وأعرف ما يحدث في هذه المنطقة ولم أر ما يثير الريبة في هذا البرج."⁵⁰

ويملك خالد البراقي حسن الراعي محل لكي الملابس "دراي كلين" مقابل برج الباشا، ويقيم مع أسرته في منزل يبعد 200 متر عن البرج. وبعد سماعه صوت الصاروخ التحذيري الأول في حوالي الساعة 3:35 صباحا، سمعوا بالهجوم الوشيك من الجيران وقاموا بإخلاء المنزل فورا. وقال خالد: "دُمر محلي بالكامل. فلقد كانت الضربة من القوة بحيث أن أبواب المحل قد قُذفت إلى داخله وغطت الأنقاض والشظايا المعدنية المكان."⁵¹

ويقيم عبد الله محمود عمر سليمان اللوح على بعد حوالي 20 مترا إلى الجنوب من برج الباشا في بناية الطيران في شارع الثلاثيني. وأقام حوالي 70 من أفراد عائلته في منزلين متلاصقين يتكون كل منهما من أربعة طوابق وقبو. وتلقى اتصالا من أحد الجيران يعلمه فيه بضرورة الإخلاء والابتعاد مسافة 300 متر عن برج الباشا. وأخبر منظمة العفو الدولية بما يلي:

"أخبرني جيرانني من عائلة نعيم أنهم غير قادرين على المغادرة بعد سماعهم الصاروخ الثاني حيث كانوا يخشون من أن قصف البرج قد أصبح وشيكا حينها. فاتصلت بالدفاع المدني وطلبت منهم المساعدة في إخلاء عائلة نعيم وقالوا أنهم لربما يتمكنون من إخراجهم من الخلف أي من خلف بناية الطيران. وفي نهاية المطاف، لم تتمكن من إخراجهم وأطلق صاروخ التحذير الثالث أيضا. فناديت على عائلة نعيم كي أتأكد أنهم بخير، وهكذا كانوا فعلا.

"لقد دُمر منزلي بالكامل، وأصبح غير صالح للسكن. كانت شقتي تقع على الطابق الثالث ولها سقف من الزينكو."

وكان ذلك هو الهجوم الثاني على البرج، فلقد سبق وأن تعرضت الطوابق 8 و11 و12 للهجوم في 15 يوليو/ تموز أثناء الأسبوع الثاني من الأعمال العدائية. وكان عبد الله اللوح شاهدا على الهجوم السابق الذي استهدف برج الباشا، وقال:

"لقد استهدفوا البرج على مدار يومين أو ثلاثة. وأصبحت ابنة أخي في الحادث. وتضرر منزلنا جراء الهجوم. فالناس مسالمون في هذه المنطقة، ولم يسبق وأن شهدت المنطقة أي شيء قبل هذه المرة."⁵²

كما تضررت مكاتب إذاعة صوت الشعب في الهجوم السابق. وقال باسل الطناني:

"اضطّررنا للانتقال إلى العمل من الطابق الأرضي. فلقد احتفظنا أسفل السلم بأجهزة الحاسوب العادية والمحمولة وأبقينا كرسيا للمذياع وميكروفون وجهاز صغير للتحكم بالصوت (ميكسر) أيضا. وكنا نبث من أسفل السلم ولكن كانت المعدات الرئيسية في الأعلى. فلقد توقعنا تعرض المبنى للهجوم."⁵³

ولقد ألحق الهجوم أضرارا فادحة بمكاتب سعود أبو رمضان، الصحفي الحر الذي يكتب مقالات لوكالة أنباء بلومبيرغ ومجلة أي بوليتيكس الإخبارية الكندية الإلكترونية. وبعد الهجوم، نصب سعود خيمة أمام البرج ووضع فيها مكتبا ولافتة كتب عليها ببساطة: "هذا مكتبي".

وأخبر موظفو إذاعة صوت الشباب والسكان منظمة العفو الدولية أنهم شكوا في احتمال استهداف المحطة الإذاعية. وأخبر باسل الطناني منظمة العفو الدولية أن المحطة تابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين ولكنها مملوكة لشركة النبا الإعلامية وعملت مع المجتمعات المستضعفة من أجل إبراز احتياجاتهم وتليبيتها. وقال باسل:

"كان البرج خاليا من سكانه تقريبا؛ فلکم يكن موظفوا المؤسسات التربوية متواجدين، وكانت معظم المكاتب الإعلامية عبارة عن مراكز تدريب فقط. وعملنا أسفل السلم وأمام الباب الرئيسي والمصعد؛ فلا يمكن أن يدخل أحد البرج أو يغادره دون أن نراه أو يشعر الحارس به. ولم تكن هناك أي أنشطة للمقاومة في المنطقة أو البرج.

"ولا بد أن الهدف كان هو إذاعة صوت الشعب لكونها تبث رسائل وطنية، ورسائل تحدي. فلقد رفضنا الشائعات التي حاول (الجيش الإسرائيلي) أن يبثها. فلقد قمنا بتغطية جميع الأخبار ساعة حدوثها ولهذا السبب استُهدفت الإذاعة."⁵⁴

ولم تصدر عن الجيش الإسرائيلي أي معلومات تتعلق بالهجوم أو الهدف منه. وغني عن القول أن محطات الإذاعة والتلفزيون وسائر وسائل الإعلام هي أعيان مدنية تحظى بالحصانة من الهجوم وفق أحكام القانون الإنساني الدولي ما لم تُستخدم في "تقديم مساهمة فعالة في الأعمال العسكرية" من قبيل مثلا قيامها ببث أوامر عسكرية مما يجعل "تدميرها كليا أو جزئيا أو الاستيلاء عليها أو تحييدها، في ظل الظروف السائدة في حينه، فرصة لتحقيق ميزة عسكرية محددة"⁵⁵. وأما أشكال البث التي تعبر عن مساندتها للهجمات فهي معدة بغرض تحفيز الهمم ولا تشكل "مساهمة فعالة في الأعمال العسكرية" ويحظر بالتالي استهداف وسائل الإعلام ومهاجمتها لقيامها ببث مثل هذه الأمور.

إن تدمير البرج بشكل كامل وتام إلى جانب تدمير محطة الإذاعة وما يحويه البرج من مصالح ومكاتب اقتصادية وجمعيات تربوية والذي أصبح مؤخرا ملاذا لعشرات من النازحين داخليا ليفتقر إلى تبرير عسكري واضح.

القانون الدولي والمساءلة

يحظر القانون الإنساني الدولي المدون في قواعد لاهاي واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين، من بين جملة نصوص أخرى، شن هجوم مباشر على الأعيان المدنية وتعهد تدميرها دون وجود مبرر أو ضرورة عسكرية. كما أُدرجت مجموعة المحاذير هذه ضمن القانون الإنساني الدولي العرفي الذي يُعد ملزماً لجميع أطراف النزاع المسلح.

وتحدد المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف معالم مبدأ التمييز، وهو أحد القواعد الأساسية في القانون الإنساني الدولي:

" تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية"

كما تنص المادة 52 (1) على عدم جواز أن " تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع".⁵⁶ أي أن تحويل الأعيان المدنية، بمعنى الأعيان من غير الأعيان العسكرية، إلى هدف لشن الهجوم يشكل جريمة حرب.⁵⁷

وبحسب ما تنص عليه المادة 57 (1) من البروتوكول الإضافي الأول، فيجب " بذل رعاية متواصلة في إدارة العمليات العسكرية، من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص والأعيان المدنية ". كما تحدد الفقرة الثانية من المادة 57 الاحتياطات الضرورية الواجب اتخاذها عند التخطيط للهجوم وتنفيذه، بما في ذلك واجب القيام بما يلي: انتقاء الأساليب والوسائل التي تهدف إلى تفادي أو التقليل من حجم الخسائر التي تحدث بشكل عارض في الأرواح والإصابات بين المدنيين والأضرار التي قد تلحق بالأعيان المدنية،⁵⁸ والامتناع عن شن هجمات غير متناسبة،⁵⁹ وإلغاء الهجوم أو تعليقه إذا اتضح أن الهدف لم يكن عسكرياً أو أن الهجوم سوف يكون هجوماً غير متناسب،⁶⁰ وتوجيه إنذار فعال مسبقاً للمدنيين على صعيد الهجمات التي قد تلحق بالأذى بالمدنيين ما لم تحل الظروف دون ذلك.⁶¹

وعلى صعيد الحالات التي يدرسها التقرير الحالي، فلقد وُجّهت للمدنيين في البنايات المستهدفة تحذيرات مسبقة. ولكن بالنسبة لاثنتين من هذه الحالات لم توجه تحذيرات مماثلة لسكان المباني المجاورة للبنايات المستهدفة. وحتى عندما وُجّهت للمدنيين المتضررين تحذيرات، فإن ذلك لا يعفي الطرف القائم بالهجوم من واجب الامتناع عن إصدار الأمر بالهجوم على السكان المدنيين أو الأعيان المدنية.⁶² إذ إن البنايات المدنية الفارغة من سكانها تظل تُعد جزءاً من الأعيان المدنية ما لم تُستخدم لأغراض عسكرية، ويحظر بالتالي مهاجمتها بشكل مباشر.

وأما المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة الناظمة لأفعال إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة، فتنص على ما يلي:

" يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".

ووفق المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة أيضا، فيُعد " تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية " مخالفة جسيمة لأحكام الاتفاقية ويشكل بالتالي جريمة حرب.

وتنص المادة 33 من ذات الاتفاقية على أنه " لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً".

وتلزم اتفاقيات جنيف الدول الأطراف بملاحقة الأشخاص الذين اقترفوا أو أمروا بارتكاب المخالفات الجسيمة ومحاكمتهم أو تسليمهم.⁶³ وفيما يتعلق بجرائم الحرب الأخرى، فعلى الدول واجب يمليه القانون الإنساني العرفي الدولي يتمثل في إجراء تحقيقات في جرائم الحرب المزعومة التي يرتكبها مواطنوها أو قواتها المسلحة، أو تلك التي تُرتكب على أراضيها، وملاحقة المشتبه بهم جنائياً.⁶⁴ كما يجوز لجميع الدول الأطراف ممارسة صلاحية الولاية القضائية العالمية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب كل أمام محاكمه الوطنية.⁶⁵

وبرزت إلى حيز الوجود ثلاث تحقيقات إسرائيلية أُجريت على صعيد عملية "الجرف الصامد". جاء أولها في 13 أغسطس/ آب 2014، وقام به مكتب مراقب الدولة الذي يؤدي جملة أدوار من بينها الاضطلاع بمهام ديوان المظالم ويتأهله القاضي العسكري السابق في الأراضي الفلسطينية المحتلة جوزيف شايبرا، والذي أعلن أنه، وفي ضوء المزاعم التي تدعي "مخالفة إسرائيل لأحكام القانون الدولي وعدم تمحيصها لأفعال قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وفق أحكام القانون الدولي"، فإنه يعتزم التحقيق في "عملية صنع القرار وآليات الرقابة" التي تعتمد عليها القيادات السياسية والعسكرية في البلاد قبل عملية الجرف الصامد وبعدها.⁶⁶ وفي نهاية أكتوبر/ تشرين، أعلن مكتب مراقب الدولة أن القاضي شايبرا، وأحد أعضاء مكتبه رفيعي المستوى، قد قاما بلقاء رئيس الوزراء نيتنياهو لتحديد القضايا التي سيتم التركيز عليها خلال تحقيقه، والتي ستشمل عملية صنع قرار رئيس الوزراء، وأفعاله أثناء "عملية الجرف الصامد". وفي خطاب لمنظمة العفو الدولية، قال مكتب مراقب الدولة إن التحقيق سيكون "في عمليات صنع القرار على الصعيد العسكري والسياسي أثناء العملية، والتحقيق في آليات جيش الدفاع الإسرائيلي والحكومة بشأن الشكاوى ومزاعم انتهاكات قوانين النزاع المسلح وفقاً للقانون الدولي".

وفي اليوم التالي، أي 14 أغسطس/ آب، أمر رئيس هيئة الأركان المشتركة الفريق بنيامين غانتز آلية هيئة الأركان المعنية بتقييم نتائج لجان تقصي التحقيق بفحص "الحوادث الاستثنائية التي وقعت أثناء عملية الجرف الصامد". ووفق ما ورد في الموقع الإلكتروني للمدعي العام العسكري، فلقد تمت إحالة 44 "حادثة استثنائية" لتقييمها لدى آلية هيئة الأركان المعنية بتقييم نتائج لجان تقصي الحقائق (حيث يُعتقد وجود "أسس منطقية لشبهة بمخالفة القانون")، وأنه قد تم "تحديد أكثر من 50 حادثة أخرى بغية إحالتها إلى الآلية المذكورة في المستقبل القريب". وقيل أن الغرض من إجراء هذه التحقيقات يحمل هدفاً ثلاثي الأبعاد: يتعلق أولها بالتوصل إلى قرارات حول فتح تحقيقات جنائية من عدمها، ويتعلق ثانياً "بعملية الدروس المستوحاة، فيما يُعنى ثالثاً "بإصدار توصيات تشغيلية من شأنها المساعدة في الحيلولة دون وقوع المزيد من الحوادث الاستثنائية مستقبلاً".⁶⁷

وثانياً، أُعلن في 10 سبتمبر/ أيلول 2014 أن آلية تقييم نتائج لجان تقصي الحقائق قد استكملت أعمالها المتعلقة باثنتي عشرة حادثة استثنائية، وتمت إحالتها إلى المدعي العام العسكري لاتخاذ القرار بشأنها. وقرر المدعي العام العسكري إغلاق ملفات 7 حالات وقيل أنه أمر "بفتح تحقيق جنائي في اثنتين من الحالات". ولا زلنا بانتظار صدور القرارات الخاصة بباقي الحالات. ولم يرد ذكر أي من الحالات التي وثقها التقرير الحالي، وعليه فلا توجد بحوزة منظمة العفو الدولية معلومات عما إذا كانت الحالات في التقرير تدرج ضمن فئة "الحالات الاستثنائية" أم لا.⁶⁸

وفي وقت لاحق، أي نهاية شهر أغسطس / آب، شكلت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي لجنة فرعية تُعنى بالتحقيق في عملية الجرف الصامد في قطاع غزة. وبحسب ما ورد في التقارير الإعلامية الإسرائيلية، فإن الغرض من تشكيل اللجنة الفرعية يهدف إلى استقاء الدروس والعبر من العملية المذكورة، وقيل أنها تعتمزم إصدار تقريرها في يناير / كانون الثاني 2015.⁶⁹

وبالنسبة للتحقيقات التي أُجريت في مزاعم ارتكاب انتهاكات بحق الفلسطينيين بما يخالف أحكام القانون الدولي أثناء العمليات العسكرية الهجومية التي يشنها الجيش الإسرائيلي، فلقد فشلت جميعها حتى الآن في أن تبرهن على استقلاليتها وشمولها أو حياديتها. فبعد انتهاء عملية الرصاص المسكوب في ديسمبر / كانون الأول 2008 ويناير / كانون الثاني 2009، أفضت ثلاث تحقيقات فقط إلى إدانة المتهمين وصدرت بحقهم عقوبات متهاونة وصلت أشدها إلى التوقيف 15 شهراً بتهمة سرقة بطاقة ائتمان.⁷⁰ وبعد عملية عمود الدفاع في نوفمبر / تشرين الثاني 2012، عُين رئيس هيئة الأركان اللواء نعم تيبون لرأس هيئة عسكرية تحقق في ما يُحتمل أنه "سلوكيات غير مشروعة" ورفعت نتائج التحقيق في 80 قضية إلى المدعي العام العسكري الذي درس 65 منها وقال أنه لم يعثر على تبرير يتيح له فتح تحقيق جنائي بشأنها.⁷¹ ويتأس هذا الضابط الكبير في الوقت نفسه آلية هيئة الأركان المعنية بتقييم نتائج لجان تقصي الحقائق المسؤولة عن التحقيق في "الحوادث الاستثنائية" التي وقعت اثناء عملية الجرف الصامد.

وتتفق منظمة العفو الدولية مع الاستنتاج الذي خلصت إليه منظمة بيت سيليم الإسرائيلية التي تُعنى بحقوق الإنسان حين صرحت قائلة أنه: "لا يوجد حالياً هيئة رسمية في إسرائيل قادرة على إجراء تحقيقات مستقلة في الانتهاكات التي يُشتبه بارتكابها بما يخالف أحكام القانون الدولي".⁷²

وفي 23 يوليو/ تموز 2014، شكل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة تحقيق مستقلة تُعنى "بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة المحتل، في سياق العمليات العسكرية المنفذة منذ 13 حزيران/يونيه 2014، سواء قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها". ومن المزمع أن ترفع اللجنة تقريرها إلى المجلس في دورته الثامنة والعشرين في مارس / آذار من عام 2015.⁷³

وفي 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أعلن وزير الشؤون الخارجية الإسرائيلي أن إسرائيل سوف تتعاون مع لجنة التحقيق بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وذكر البيان أن "لقد اتخذ القرار واضعين في الاعتبار هوس اللجنة في عدائها تجاه إسرائيل"، للجنة ذات الولاية من جانب واحد، والتي أعربت علناً مواقف رئيسها المعادي لإسرائيل".⁷⁴

لقد وافقت إسرائيل على التعاون مع لجنة تحقيق منفصلة تابعة للأمم المتحدة، شكلها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في نوفمبر/ تشرين الثاني، للتحقيق في حالات محددة من الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بمقرات الأمم المتحدة في غزة، إلى جانب حالات العثور على أسلحة في منشآت الأمم المتحدة.⁷⁵ ومع ذلك، فإن قرار إسرائيل لعدم التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الأوسع، وعدم السماح بوصول باحثي منظمة العفو الدولية، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، إلى غزة، لأمر مؤسف، يعطي انطباعاً بأن إسرائيل تواصل معارضة إجراء تحقيقات عميقة في عدد من الإجراءات خلال عملية الجرف الصامد، والتي ترقى إلى مستوى جرائم حرب، على ما يبدو.

خلاصة وتوصيات

في ضوء غياب أدلة تشير إلى أن البنايات المدنية متعددة الطوابق التي يركز التقرير الحالي عليها قد تم استخدامها (وقت استهدافها) بطريقة تجعلها بالمجمل أعيانا عسكرية، فيظهر أن هذه الهجمات ترقى إلى مصاف تعمد استهداف الأعيان المدنية. ويُعد جعل الأعيان المدنية أهدافا للهجوم مخالفة خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي ويشكل جريمة حرب. وبالنسبة للممتلكات التي تتمتع بالحماية التي تنص عليها اتفاقيات جنيف، بما في ذلك البنايات المدنية في الأراضي المحتلة، فإن تعمد تدميرها على نطاق واسع دون وجود ضرورة عسكرية لذلك يشكل مخالفة جسيمة لاتفاقيات جنيف ويُعد بناء على ذلك بمثابة جريمة حرب.

وبالنظر إلى الحجم غير المسبوق للدمار الذي لحق بالبنايات متعددة الطوابق في قطاع غزة، وفي ضوء تصريحات المسؤولين التي تشير إلى احتمال وجود دافع عقابي وراء استهداف هذه البنايات، وفي ظل قيام الجيش الإسرائيلي سابقا بتنفيذ ضربات استهدفت شققا محددة بعينها في بنايات شاهقة أخرى دون أن يتسبب ذلك بتدميرها بشكل كامل، فيقع العبء على السلطات الإسرائيلية كي توفر المعلومات المتعلقة بأسباب شن كل هجوم من الهجمات الأربعة وتوضيح أسلوب تنفيذها، بما في ذلك تبيان السبب الكامن وراء تحويل كامل البناية إلى أنقاض في تلك الهجمات. وحتى في الحالات التي توافر فيها للجانب الإسرائيلي سبب وجيه يدفعه على الاعتقاد بأن جزءا من أحد الأعيان المدنية يُستخدم لأغراض عسكرية، فثمة واجب يقتضي منه انتقاء وسيلة الهجوم وأسلوبه بما يكفل تقليص حجم الأذى الذي يلحق بالمدنيين والأضرار التي تطال الأعيان المدنية.

ولا شك أن توجيه تحذير للسكان هو أحد الاحتياطات الضرورية الواجب مراعاتها أثناء تنفيذ الهجوم، ولكن ذلك لا يعفي القوة القائمة بالهجوم من مسؤولية اتخاذ جميع التدابير الاحتياطية الأخرى التي تضمن أن الهدف موضع الهجوم هو هدف عسكري مشروع وأن الهجوم لن يكون عشوائيا أو غير متناسب. وإن التعامل مع بناية تؤوي المئات من السكان المدنيين كما لو كانت هدفا عسكريا واحدا لا يتجزأ بسبب احتمال استخدام إحدى الشقق فيها من قبل؟ فصائل مسلحة، ليجعل من ذلك الهجوم انتهاكا للحظر المفروض على شن الهجمات العشوائية، لا سيما وأن الطرف المهاجم يمتلك جميع الوسائل التي تمكنه من الحد من حجم الهجوم وتبعاته وقصره على الجزء المعني في تلك البناية.

وإن الكلمات المستخدمة في توصيف الناطق باسم الجيش الإسرائيلي لنوايا إسرائيل في أيام النزاع الأخيرة لتشير إلى اعتماد الجانب الإسرائيلي سياسة العقاب الجماعي بما يخالف أحكام القانون الدوليين حيث قال الناطق أن عملية استهداف المواقع سوف تتم "بشكل قاس وهائل" مضيفا أنه "لا حصانة لشيء".

وينبغي التحقيق بشكل مستقل ومحايدين في هذه الهجمات الأربعة. وترى منظمة العفو الدولية أنه لا توجد في إسرائيل حاليا جهة رسمية قادرة على إجراء هذه التحقيقات. وعليه فتتقدم المنظمة بالتوصيات التالية:

إلى السلطات الإسرائيلية

■ ينبغي على السلطات الإسرائيلية أن تتعاون مع اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوليو/ تموز 2014، وأن تتيح لهم كامل إمكانات الوصول إلى الأفراد والاطلاع على الوثائق والمواد الأخرى، وذلك بهدف الحرص على التحقيق بشكل محايد ومستقل في الهجمات التي يوثقها التقرير الحالي وغيرها من الهجمات الكثيرة أيضا، وأن تتم مقاضاة الجناة في حال توافر أدلة مقبولة قانونا، ومحاكمته في

ظل إجراءات تراعي كامل معايير المحاكمات العادلة المعتمدة دولياً؛

- وينبغي عليها أيضاً أن تسمح للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان بالدخول إلى قطاع غزة للتحقيق في هذه المخالفات وغيرها من المخالفات لأحكام القانون الدولي التي يُشتبه بارتكاب جميع أطراف النزاع لها؛
- وينبغي عليها أن توفر كامل التعويض والإنصاف لجميع الأفراد الذين دُمرت منازلهم وممتلكاتهم أو تضررت بشكل غير مشروع أثناء الهجمات الأربعة؛
- وينبغي على السلطات الإسرائيلية أن تحرص على امتثال جيشها بشكل تام لواجب الامتناع عن تدمير الممتلكات المدنية في حال عدم وجود ضرورة عسكرية لذلك، والإحجام عن تنفيذ الهجمات كشكل من أشكال العقاب الجماعي.

إلى الحكومات الأخرى

- ينبغي على جميع الدول أن توفر كامل الدعم للجنة التحقيق التي تتمتع بتفويض أممي، وتكفل رفدها بما يكفي من موارد تتيح لها إنجاز مهماتها بفعالية وفي أقرب وقت ممكن؛
- وينبغي على جميع الدول أن تعلق نقل شحنات الأسلحة والذخائر بنوعيتها الخفيفة والثقيلة والمعدات العسكرية إلى إسرائيل كونها استُخدمت في شن هجمات مباشرة على الأعيان المدنية وارتكاب مخالفات أخرى لأحكام القانون الإنساني الدولي؛
- وينبغي على فرادى الدول أن تشرع بإجراء تحقيقات جنائية في محاكمها الوطنية، وممارسة صلاحية الولاية القضائية العالمية حيثما توفرت أدلة كافية على ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الجرائم التي تخالف القانون الدولي، والسعي لتوقيف الجناة المزعومين وجلبهم للمثول أمام العدالة في ظل إجراءات تتسق وكامل معايير المحاكمات العادلة المعتمدة دولياً؛

الهوامش

- ¹ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "التقرير الأسبوعي حول حماية المدنيين" 30 سبتمبر/ أيلول – 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 (www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2014_10_17_english.pdf)
- ² يشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى هذه الإحصاءات والأرقام الصادرة عن اتحاد الصناعات الفلسطينية، وذلك في تقريره المعنون "الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير حالة الطوارئ في قطاع غزة" (اعتباراً من 4 سبتمبر/ أيلول 2014، الساعة 8:00 صباحاً) (www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf)
- ³ يورد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقتل خمسة مدنيين فقط. إلا إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن مقال البناء درور خنين الذي قُتل بتاريخ 15 يوليو/ تموز أثناء توزيعه الطعام على الجنود الإسرائيليين بالقرب من معبر إيريز، هو مدني كونه لم يكن يشارك في الأعمال العدائية وقت مقتله حسب المعلومات المتوفرة بحوزة منظمة العفو الدولية.
- ⁴ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير حالة الطوارئ في قطاع غزة" (اعتباراً من 4 سبتمبر/ أيلول 2014، الساعة 8:00 صباحاً) (www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf)
- ⁵ أنظر تقارير منظمة العفو الدولية التالية: "إسرائيل/ الأراضي الفلسطينية المحتلة: تعرض السكان المدنيين في إسرائيل وغزة للخطر" (رقم الوثيقة: MDE 15/025/2014) 22 أغسطس/ آب 2014 (www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/025/2014/en)؛ "إسرائيل/ الأراضي الفلسطينية المحتلة: أدلة تثبت استهداف القوات الإسرائيلية للطواقم والمرافق الطبية في قطاع غزة" (رقم الوثيقة: MDE 15/023/2014) 7 أغسطس/ آب 2014 (www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/023/2014/en)؛ "إسرائيل/ غزة: من المحتمل أن يكون الهجوم الذي استهدف إحدى مدارس الأمم المتحدة جريمة حرب يجب التحقيق بها" (رقم الوثيقة: 30 يوليو/ تموز 2014 (www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/023/2014/en))؛ "إسرائيل/ الأراضي الفلسطينية المحتلة: النزاع في إسرائيل/ غزة: أسئلة وأجوبة" (رقم الوثيقة: MDE 15/017/2014) 25 يوليو/ تموز 2014 (www.amnesty.org/en/news/israelgaza-attack-un-school-gaza-potential-war-crime-must-be-investigated-2014-07-30).
- ⁶ رد وزارة الخارجية الإسرائيلية على تقرير منظمة العفو الدولية عن النزاع في غزة، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014: mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2014/Pages/Response-to-Amnesty-report-on-Gaza-conflict-5-Nov-2014.aspx
- ⁷ صحيفة نيويورك تايمز "منظمة العفو الدولية تقول أن إسرائيل قد أظهرت لامبالاة قاسية في غزة"، 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014: <http://www.nytimes.com/2014/11/05/world/middleeast/amnesty-international-says-israel-showed-callous-indifference-to-gaza-civilians.html> ويُفترض أن التحقيقات الواردة في هذا المقال هي تلك التي تقوم بها آلية تقييم وتقصي الحقائق التابعة لرئيس هيئة الأركان المشتركة؛ أنظر ص. 22 لمزيد من المعلومات حول هذه التحقيقات.
- ⁸ للاطلاع على نص المنشورات، أنظر التعليق المنشور على موقع تويتر "GazaInAndOut" في الساعة 1:41 مساءً بتاريخ

23 أغسطس / آب 2014 (twitter.com/GazaInAndOut/status/503160186778165248)

⁹ غلوبز، "عملية الجرف الصامد: اعتراض صاروخ فوق منطقة الدان أُطلق باتجاه الجليل الغربي؛ جيش الدفاع الإسرائيلي يدمر مبنى مكونا من 14 طابقا في غزة (الخبر بالعبرية) 23 أغسطس / آب 2014 (www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000965786).

¹⁰ مako، "لا تتوقف هجمات الصواريخ على إسرائيل: اعتراض صاروخين في منطقة الدان" (الخبر بالعبرية) 23 أغسطس / آب 2014 (www.mako.co.il/news-military/security/Article-0e8066feec30841004.htm). أنظر كذلك صحيفة جيروسالم أونلاين "توثيق تدمير مبنى مكون من 14 طابقا في غزة" 23 أغسطس / آب 2014 (www.jerusalemonline.com/news/middle-east/israeli-palestinian-relations/documentation-14-1-2014-08-23-14-story-building-brought-down-in-gaza-7569); وإي إيه وورلد فيو، "يوميات غزة: 24 أغسطس / آب: إسرائيل تسوي مبنية من 14 طابقا بالأرض" 24 أغسطس / آب 2014 (www.eaworldview.com/2014/08/gaza-daily-14-story-building-israel-levels-14).

¹¹ صحيفة الإندبندنت "النزاع في إسرائيل وغزة: ضربة جوية تدمر مبنى مكونا من 7 طوابق مع تصعيد حدة النزاع" 24 أغسطس / آب 2014 (www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israeligaza-conflict-9687970.html).

¹² وفي حالة أخرى وقعت قبيل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بحوالي 15 دقيقة، لحقت ببنية مكونة من 5 طوابق في مجمع الشيخ زايد السكني أضرار كبيرة جعلتها غير صالحة لاستمرار سكن العائلات العشر التي كانت تقيم فيها؛ واستهدفت البنية على الرغم من عدم وجود مبرر عسكري لذلك على ما يظهر.

¹³ انتقدت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الإجراء الإسرائيلي المتمثل بإطلاق صاروخ تحذيري إذا بنا بتدمير المبنى، وهو إجراء تم استخدامه لأول مرة في عام 2009، قائلة بأنه تحذير غير فعال وأدى إلى مقتل بعض الأفراد جراء تلك الضربات "التحذيرية".

¹⁴ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014.

¹⁵ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014.

¹⁶ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014.

¹⁷ روسيا اليوم، "إسرائيل تسوي مبنى مكونا من طوابق كثيرة بالأرض في قطاع غزة زاعمة أنه يؤدي مراكز عمليات لحركة حماس" 24 أغسطس / آب 2014 (www.rt.com/news/182416-gaza-large-buildings-leveled).

¹⁸ زُعم أن أحداث يوم الأول من أغسطس / آب 2014 في رفح والتي قتل الجيش الإسرائيلي خلالها 150 شخصا معظمهم من المدنيين ودمر جزءا من رفح، هي من القضايا التي تحقق فيها آلية رئاسة هيئة الأركان المشتركة لتقييم نتائج لجان تقصي الحقائق في جيش الدفاع الإسرائيلي. أنظر تقرير مكتب المدعي العام العسكري في جيش الدفاع "عملية الجرف الصامد: تحقيقات ومعاينات" 10 سبتمبر / أيلول 2014، (www.law.idf.il/261-6858-en/Patzar.aspx?pos)، وتقرير رويترز "هل أدى توجيه هنيبعل في إسرائيل إلى ارتكاب جريمة حرب في غزة؟" 13 أكتوبر / تشرين الأول 2014 (www.reuters.com/article/2014/10/13/us-mideast-gaza-insight-idUSKCN0I20FN20141013).

¹⁹ صوت الوطن "صور: عشرات الإصابات ... طائرات الاحتلال تدمر برج الظافر 4 وسط غزة وتدمير 14 طابقا بشكل كامل" ورد الخبر باللغة العربية) 23 أغسطس / آب 2014 (www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/08/23/582131.html). صحيفة الغارديان "إسرائيل تدمر

مبانٍ شاهقة في غزة" 24 أغسطس / آب 2014 (www.theguardian.com/world/2014/aug/24/gaza-strikes-destroy-highrises); المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان "التقرير الأسبوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة" 21-24 أغسطس / آب 2014 (www.pchrgaza.org/portal/en/index.php?option=com_content&view=article&id=10643:weekly-report-on-israeli-human-rights-violations-in-the-occupied-palestinian-territory-21-28-august-2014-&catid=84:weekly-2009&Itemid=183).

²⁰ صحيفة هآرتز "سقوط خمسة صواريخ في الجولان؛ وسقوط صاروخ أُطلق من لبنان على الجليل الغربي" (ورد الخبر بالعبرية) 24 أغسطس / آب 2014 (www.haaretz.co.il/news/politics/1.2413375?_sm_au=iVVzqVnT5MtPQ7Hn)

²¹ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014

²² مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014

²³ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014

²⁴ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 24 أغسطس / آب 2014

²⁵ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 24 أغسطس / آب 2014

²⁶ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 26 أغسطس / آب 2014

²⁷ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014

²⁸ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014

²⁹ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 24 أغسطس / آب 2014

³⁰ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014

³¹ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 24 أغسطس / آب 2014

³² مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أغسطس / آب 2014

³³ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 24 أغسطس / آب 2014

³⁴ هآرتز، "سقوط خمسة صواريخ في الجولان؛ وسقوط صاروخ أُطلق من لبنان على مبنى في الجليل الغربي" (ورد الخبر بالعبرية) 24 أغسطس / آب 2014 (www.haaretz.co.il/news/politics/1.2413375?_sm_au=iVVzqVnT5MtPQ7Hn)

³⁵ هآرتز، "إسرائيل تصعد من ضرباتها في غزة بعد تسبب قذائف هاون بمقتل صبي في الرابعة" 23 أغسطس / آب 2014 (www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.612118)

³⁶ يُعد نظام ذخائر الهجوم المباشر المشترك من وسائل تحويل القذائف غير الموجهة أو "الغيبية" إلى أخرى "ذكية" يمكن توجيهها بدقة باستخدام نظام توجيه متكامل يرتبط بأداة لتحديد الموقع الجغرافي العالمي GPS.

³⁷ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

³⁸ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أغسطس / آب 2014

³⁹ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁴⁰ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أغسطس / آب 2014

⁴¹ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁴² مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁴³ أنظر صحيفة هافينغتون بوست "مقتل لاعب كرة القدم الفلسطيني عاهد زقوت جراء قصف إسرائيلي في غزة" 3 أغسطس / آب 2014. (www.huffingtonpost.co.uk/2014/08/03/palestinian-footballer-ahed-zaqout/) (gaza-israel_n_5645435.html)

⁴⁴ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁴⁵ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁴⁶ والا، "جيش الدفاع يقصف بناية شاهقة في غزة ومقتل 2 وجرح 20" (الخبر بالعبرية)، 26 أغسطس / آب 2014 (www.news.walla.co.il/?w=/2689/2779556).

⁴⁷ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁴⁸ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁴⁹ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أغسطس / آب 2014

⁵⁰ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أغسطس / آب 2014

⁵¹ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أغسطس / آب 2014

⁵² مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁵³ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁵⁴ مقابلة أجراها أحد العاملين الميدانيين التابعين لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أغسطس / آب 2014

⁵⁵ دراسة (كتاب) اللجنة الدولي للصليب الأحمر "القانون الإنساني العرفي الدولي" المجلد الأول: القواعد" القاعدة 8.

⁵⁶ يُعد حظر شن هجوم مباشر على الأعيان المدنية من القواعد العرفية التي تنطبق في حالتي النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية أيضا. أنظر كتاب اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول قواعد القانون الإنساني العرفي الدولي، المجلد الأول: القواعد. القواعد 7-10.

⁵⁷ كتاب اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول قواعد القانون الإنساني العرفي الدولي، القاعدة 156. أنظر كذلك المادة (8) (ب) (2) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

- ⁵⁸ المادة 57 (2) (أ) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف.
- ⁵⁹ المادة 57 (2) (أ) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف
- ⁶⁰ المادة 57 (2) (ب) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف
- ⁶¹ المادة 57 (2) (ج) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف
- ⁶² المادة 57 (5) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف
- ⁶³ المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة.
- ⁶⁴ كتاب اللجنة الدولي للصليب الأحمر حول قواعد القانون الإنساني العرفي الدولي، القاعدة 158.
- ⁶⁵ كتاب اللجنة الدولي للصليب الأحمر حول قواعد القانون الإنساني العرفي الدولي، القاعدة 157.
- ⁶⁶ "مراقب الدولة بصدد التحقيق في إدارة قيادات البلد السياسية والعسكرية لعملية غزة" 13 أغسطس / آب 2014 (www.haaretz.com/news/national/.premium-1.610345).
- ⁶⁷ "يهدف تحقيق الجيش الإسرائيلي على صعيد عملية غزة إلى استباق الدعوات المتنادية بالتحقيق في ارتكاب جرائم حرب" مقال لعاموس هاريل في صحيفة هآرتز، 14 أغسطس / آب 2014 (www.haaretz.com/news/diplomacy-)
⁶⁸ أنظر كذلك مكتب المدعي العام العسكري في جيش الدفاع الإسرائيلي "عملية الجرف الصامد: فحوصات وتحقيقات" 10 سبتمبر / أيلول 2014 (www.law.idf.il/261-6858-en/Patzar.aspx?pos=1).
- ⁶⁸ "عملية الجرف الصامد: تحديث بشأن فرادى الحالات" 10 سبتمبر / أيلول 2014 (<http://www.mag.idf.il/163->)
⁶⁹ "موقع" واي نت نيوز "الإخباري،" لجنة الكنيست تطلق التحقيق في عملية الجرف الصامد" 1 سبتمبر / أيلول 2014 (www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4566505,00.html).
- ⁷⁰ أنظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "يجب رفض الحملة الإسرائيلية الرامية إلى تفادي تحقيق المساءلة على صعيد جرائم الحرب في غزة" (رقم الوثيقة: MDE 15/023/2011)، 6 إبريل / نيسان 2011 (<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/023/2011/en/89722ec2-d35c-4392-bbcd->)
⁷¹ وتقرير منظمة بيت سيليم المعنون "ثلاث سنوات على عملية الرصاص المسكوب: أخفق الجيش الإسرائيلي إخفاقا ذريعا في التحقيق فيما يرتكبه من أفعال"، 18 يناير / كانون الثاني 2012 (http://www.btselem.org/gaza_strip/20120118_3_years_after_cast_lead).
- ⁷¹ أنظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "إسرائيل / الأراضي الفلسطينية المحتلة: بيان منظمة العفو الدولية المقدم للدورة 22 لمجلس حقوق الإنسان (25 فبراير / شباط - 22 مارس / آذار 2013): الحاجة إلى تحقيق المساءلة على صعيد النزاعات في غزة / إسرائيل" (رقم الوثيقة: MDE 02/001/2013)، 20 فبراير / شباط 2013 (<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE02/001/2013/en/2e16eba0-23a0-4242-8796->)
⁷² تقرير منظمة بيت سيليم "أثبتت السلطات الإسرائيلية أنها غير قادرة على التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي المشتبه بارتكاب إسرائيل لها في قطاع غزة" 5 سبتمبر / أيلول 2014

(www.btselem.org/accountability/20140905_failure_to_investigate)

⁷³ قرار رقم (S-21) الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان "ضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية" 23 يوليو / تموز 2014 (www.ohchr.org/Documents/HRBodies/.../A-HRC-RES-S-) (21-1_en.doc)

⁷⁴ وزير الشؤون الخارجية الإسرائيلي، إسرائيل لن تتعاون مع لجنة التحقيق التي شكلتها الأمم المتحدة، 13 نوفمبر / تشرين الثاني 2014

(www.mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2014/Pages/Israel-will-not-cooperate-with-UNHRC-investigative-committee-13-Nov-2014.aspx)

⁷⁵ غزة: بان يشكل لجنة مستقلة للتحقيق في النزاع الأخير، مركز أخبار الأمم المتحدة، 10 نوفمبر / تشرين الثاني 2014، مع التحقيق في الهجمات على منشآت الأمم المتحدة، 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2014 (www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=49296#.VHMm2YusUYo); هآرتس، إسرائيل توافق على التعاون (www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.627422)

لا حصانة لشيء

تدمير إسرائيل للمباني البارزة في قطاع غزة

في الأيام الأربعة الأخيرة من عمر عملية الجرف الصامد التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة خلال الفترة ما بين 8 يوليو / تموز و26 أغسطس / آب 2014، نفذ الجيش الإسرائيلي أربع هجمات أدت إلى تدمير مباني متعددة الطوابق في القطاع تدميرا كاملا. وصحيح أنه لم تقع خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين جراء تدمير البنايات الأربع، ولكن تكتسي الهجمات أهمية كبرى لكونها أمثلة على ما يظهر أنه تدمير متعمد واستهداف واسع النطاق للمباني والممتلكات المدنية نُفذ دون ضرورة عسكرية تستدعي ذلك. ويركز التقرير على تلك الهجمات فقط ويستعرض ما إذا كانت مبررة من الناحية العسكرية أم لا. ويخلص التقرير إلى القول بأن حجم التدمير كان واسعا ويظهر أنه كان تعسفا وغير مبرر من الناحية العسكرية. وإذا كان ذلك صحيحا، فيشكل تدمير تلك المباني خرقا خطيرا للحظر المفروض على شن مثل هذه الهجمات في القانون الإنساني الدولي بما يجعله يرقى إلى مصاف جريمة حرب.

ويجب التحقيق في هذه الهجمات بشكل محايد ومستقل، وهو ما ينسحب أيضا على جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتُكبت أثناء النزاع. وترى منظمة العفو الدولية أنه لا توجد في إسرائيل حاليا جهة رسيمة قادرة على إجراء مثل هذه التحقيقات. وعليه فمن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن يُسمح للجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوليو / تموز 2014 بالسير في تحقيقاتها دون عراقيل. ولطالما حرصت منظمة العفو الدولية، ولا زالت، على توثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها كل من إسرائيل وحركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية المسلحة أثناء النزاع.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar



منظمة العفو
الدولية